

الأمن الإنساني في المجتمعات الانتقالية

الحالة العراقية أنموذجاً

الكلمات المفتاحية

(الأمن الإنساني، المجتمع الانتقالي، الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن المجتمعي)

أ.م.د فريدة جاسم داره

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب

٢٠١٧م

١٤٣٨ هـ



# **Human Security in Transitional Societies: the Iraqi Case as an example**

## **Key words**

**(Human security, transitional society, Economic security, political security, societal security)**

**Assistant Prof. Dr. Farida J. Dara**

**AL Mustansiriyah University/College of Arts**

يمثل أمن الإنسان حماية للتنمية الإنسانية في مرحلة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها مجتمعاتنا خلال السنوات الأخيرة والتي ما زالت الكثير من التهديدات تحد من أفاق المستقبل أمامها. فهناك فرق بين امن الإنسان وامن الدولة غير أن أحدهما لا يتعارض بالضرورة مع الآخر بل على العكس إن امن الدولة ضروري لأمن الإنسان. ويبرز التناقض عندما تنصب اهتمامات الدولة وجهودها بصورة مطلقة على قضايا الأمن القومي على حساب الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وعندما تنتهك ممارستها حكم القانون عندها تتخلف الدولة عن أداء دورها كحامية للأمن الإنساني \*

**Human being's security stands for human development when political, societal and economic changes are taking place last years. There are many threats impeding the future horizons of human development. Accordingly, there exists a difference between human security and State security. However, this does not mean that both types of security are in opposition; rather the State security is essential for human security. Some contradiction comes to the fore when the State's interests and efforts are exclusively focused on national security issues at the expense of the citizens's fundamental rights and freedom. In addition, the same may happen when the State violates laws. As result, the State does not play its role as the human security protector.**

ليس من اليسير تناول مفهوم الأمن الإنساني في مجتمع انتقالي ، كون مفهوم الانتقال يستدعي تقاطعات عديدة ومتنوعة بين تجارب الماضي وما أنتجته من أزمات وويلات ، ما زالت شاخصة في حاضرنا المعاش وبين تطلعات الرؤى الفكرية وإسقاطات الأحلام على مستقبل لا نمتلك لحد الآن مزايا تشكله، فحينما نتحدث عن مجتمع انتقالي فهذا يعني بأننا نتناول المدة التي يستغرقها مجتمع ما أو دولة معينة في إنشاء انتقالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى كانتقالها من شكلها التقليدي إلى الحدوثي أو من حالة متخلفة إلى أخرى متقدمة أو العكس صحيح فالمرحلة الانتقالية قد تكون باتجاه ايجابي أو باتجاه سلبي أيضا ، فتكون لتلك المرحلة آثارها وتداعياتها على المجتمع الذي يمر بها ، والتي قد تكون سببا في انحراف بوصلة الدولة ورواها التنموية وهذا ما يتطلب منا التأسيس لرؤية تغييرية تنموية يكون الإنسان فيها هدف وغاية في الوقت نفسه ، لاسيما وان موضوعة الأمن الإنساني في المجتمعات الانتقالية ما تزال تهيمن عليها استراتيجيات غير واضحة المعالم وهي تعد من ابرز التهديدات لتنمية هذه المجتمعات وتحديثها.

فالمجتمع العربي عامة والمجتمع العراقي خاصة يعيش في السنوات الأخيرة مرحلة تحول من أنظمة استبدادية شمولية ذات توجه أحادي إلى أنظمة تسير في ركاب الديمقراطية المفقودة والتي تحاول جاهدة الإفادة من الحقوق الإنسانية والاقتصادية الغائبة، ولا شك أن الفئات والشرائح الاجتماعية التي عانت من غياب الأمن والتنمية بكل جوانبه وأشكاله هي التي انتفضت في الشوارع للمطالبة بحقوقها وهي التي ستنتفض مرة أخرى في حالة عدم تحقيق الأمن الإنساني بإبعاده المختلفة، فالعراق البلد الغني الذي بلغت ميزانيته لعام ٢٠١٣ (١١٨) مليار دولار ما زال ١٨,٩% من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر إي ما يقارب ستة مليون عراقي وبحسب تقرير وزارة حقوق الإنسان للعام نفسه نجد نسبة كبيرة قريبة جدا من خط الفقر أيضا<sup>(١)</sup>، كما أن العديد من النشاطات الحكومية وخصوصا وزارة التخطيط التي تبنت استراتيجية الحد من الفقر وتقرير التنمية البشرية وخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، كل هذه الوثائق تعطي مؤشرات وتعرض مشكلات وتقترح حلول لكننا لا نرى من التطبيق على ارض الواقع إلا القليل جدا.

وفي هذا السياق نجد بان مفهوم الأمن الإنساني الذي ظهر كجزء من مصطلحات التنمية البشرية في إطار الأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ يضم بعدين أساسيين أولهما يتعلق بالتححرر من الخوف وثانيهما يتعلق بالتححرر من الحاجة (الفاقة)<sup>(٢)</sup>، فالبطلان المتقدمة يشغل البعد الأول إي التححرر من الخوف حيزا كبيرا من الاهتمام لدى الناس كونهم يشعرون إن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة وحرب المخدرات والعنف ونقص المناعة

المكتسبة وتدني مستوى التربية وزيادة التلوث ، أما في مجتمعاتنا فيحتاج الناس للتححرر فضلا عن الجوانب المذكورة أنفا إلى التححرر من التهديد الذي يمثله الفقر والجوع والمرض وعدم وجود ماوى والعيش في العشوائيات لأنها مفاهيم لا تنفصل عن معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الإنساني .

في ضوء ما تقدم سينطلق البحث من مجموعة تساؤلات حافزة للتفكير سنحاول الإجابة عنها في ثنايا هذا البحث وهي: -

١. هل بإمكاننا تحديد مفهوم للأمن الإنساني ينبثق من أوضاع وظروف المجتمعات الانتقالية، ويتوافق في الوقت نفسه مع المفهوم العالمي للأمن الإنساني ويعد مفهوما قابل للتطبيق والقياس؟

٢. لأجل فهم المرحلة الانتقالية التي نحن بصدد دراستها، لابد من أن نتساءل عن خصائص هذه المرحلة وكيف تتحرك الفئات الاجتماعية في فلکها، وما الأولويات التي تفرضها المرحلة الانتقالية لتحقيق الأمن الإنساني لهذه الفئات الاجتماعية؟

٣. ما أبعاد الأمن الإنساني، وما أبرز التهديدات والتحديات التي تواجهه في ظل المجتمعات الانتقالية لاسيما في العراق حاليا؟

٤. ما الآليات والوسائل الناجعة لتحقيق الأمن الإنساني في العراق ببعديه التححرر من الخوف والتحرر من الفاقة؟

في ضوء ذلك سيقدم هذا البحث مدخل مفاهيمي وإطار مرجعي وتنظيري ومؤشرات وإحصاءات رقمية تحاكي واقع الأمن الإنساني في المجتمعات الانتقالية عامة والعراق خاصة فضلا عن مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق.

## المحور الأول: مدخل مفاهيمي

### أولا – الأمن الإنساني Human Security

أضحى هذا المفهوم من المفاهيم المعقدة التي تتباين الرؤى والطروحات الفكرية بشأنه لتعدد الأطر المفاهيمية والتوجهات الفكرية التي اهتمت بدراسته، فضلا عن كثرت التغييرات التي شهدتها المجتمعات عبر تاريخها ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وتناقص الحروب الخارجية وازدياد النزاعات والصراعات الداخلية في الدول ذات التنوع العرقي والديني والاقتصادي ، وعليه تم الانتقال من امن الدولة وأراضيها من الاعتداءات الخارجية إلى امن الأفراد الذين يعيشون داخل الدولة وفي

أطار حدودها ، وهذا ما تطلب مفهوما مغايرا للأمن التقليدي اخذين في الحسبان حماية امن الأفراد ضد تهديدات الخوف والفاقة الذي عد احد ابرز عوامل الصراعات والنزاعات الداخلية. وقد ظهر هذا المفهوم بشكل بارز وتطور خلال السنوات التي انتهت بالألفية الثانية في الأمم المتحدة، وفي المؤسسات الأخرى، كجزء من منظومة المفاهيم الكلية للتنمية البشرية وضمن حوارات الدائرة المستديرة المسماة اقتصاديات السلم التي انعقدت في كوستاريكا عام ١٩٩٠، ثم نوقش من قبل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ولكن الاهتمام تعاضم به بعد أن تأسست لجنة الأمن الإنساني في الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ حيث جرى بناء عليه وضع الفرد وحقوقه في مركز وقلب الاهتمامات الامنية. إذ يتضمن الامن الإنساني اتخاذ الإجراءات الوقائية من اجل الحد من الخطر والتقليل من المخاطر، وكذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية والعلاجية عند إخفاق وفشل الوقاية.<sup>(٣)</sup>

فالبعض يعرف الأمن بأنه امن الإنسان من الخوف (القتل والإبادة، العنف، والتهميش، والفقر) وامن الإنسان من الفاقة (الحرمان المادي وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة ديناميكية لدمج الإنسان في الأولويات التنموية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته فقط.<sup>(٤)</sup>

كما عرفه لويد اكسوارثي بأنه حالة إن توفرت في مجتمع ما فإنها تتصف بخلوها من مصادر التهديد التي تمس حياة الناس وحقوقهم، فالأمن الإنساني يعد طريقة بديلة للتعامل مع الوسط الاجتماعي من خلال أعضائه بوصفهم مرتكز أساسي ومرجعي لأمن المجتمع أو الدولة ويجب أن تتعدى أجندة الأمن الإنساني وتتجاوز العمل الإنساني، وذلك من خلال معالجة وتناول مصادر وأسباب عدم توفر الأمن لدى الناس. وعليه، فإن بناء الأمن الإنساني، يحتاج إلى كلا من العمل الإنساني على المدى القصير الأجل، وكذلك إلى الاستراتيجيات الطويلة الأجل لبناء السلام، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال عملية اقتران الحقوق بالأمن.<sup>(٥)</sup>

أما لجنة الأمن الإنساني في الأمم المتحدة فعرفته على انه حماية أساسيات البقاء لطريقة ترتقي بحقوق الإنسان وحرياته. فالتعريف يركز على التخلص من كافة ما يهدد الإنسان من تحديات وصعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال التركيز على الإصلاحات المؤسسية.<sup>(٦)</sup>

والأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان عرفه من وجهة نظر أكثر شمولية في تقريره لعام ٢٠٠٠ بان الأمن يشمل حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وإتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة، وحرية

الأجيال المقبلة في أن تترث بيئة طبيعية هي القاعدة الأساسية لتشكيل الأمن الإنساني ومن ثمة الأمن القومي.<sup>(٧)</sup>

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ فعرّف الأمن الإنساني بأنه تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته<sup>(٨)</sup> ويستنبط هذا التعريف من مفهوم الأمن الإنساني الذي طرحه تقرير التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٤ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلاً لمراعاته للظروف الراهنة في البلدان العربية، وعليه نجد بان انعدام امن الإنسان العربي ينتج عن تهديدات كبيرة ومتواترة وشديدة التأثير وتولد تداعيات وانعكاسات ذات أبعاد مختلفة.

نستدل من التعاريف السابقة بان الاهتمام بمفهوم الأمن تحول من القضايا المتصلة بأمن الدولة إلى القضايا المتصلة بوجود الإنسان وتمكينه لكون الأخير شرطاً لتحقيق امن الدولة ، فالأفراد الذين يتحررون من كافة مصادر التهديدات الوجودية والاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية هم أكثر فاعلية للمشاركة في تحقيق امن الدولة والتصدي لأي خطر قد يواجهونه أو تواجهه الدولة من تهديدات واعتداءات خارجية. كما أن الأمن الإنساني هو جزء من منظومة متكاملة للأمن يشمل امن الدولة وامن المجتمع وامن الإنسان ، وهو احد أضلاع مثلث الكرامة الإنسانية الذي يشمل حقوق الإنسان والتنمية البشرية والأمن الإنساني .

### ثانياً – المجتمع الانتقالي Transitional society

مفهوم المجتمع يشير إلى جماعات من الناس يعيشون معا في منطقة معينة، وينظرون لأنفسهم بوصفهم كيان اجتماعي مستقل.<sup>(٩)</sup>

أما مفهوم المجتمع الانتقالي فيطلق على المجتمع الذي يمر بمرحلة زمنية معينة للتحويل إلى مرحلة أخرى.<sup>(١٠)</sup>

وينظر البعض لهذا المفهوم بأنه المجتمع الذي يكون عرضة للتغيرات المقصودة وغير المقصودة والتي تفرز نتائج وانعكاسات قد ترافقها أزمات تعرض بنائها الثقافي ونسيجها الاجتماعي لعدم الاستقرار، فليس بالضرورة إن يكون الانتقال باتجاه ايجابي فالمجتمع الذي يعاني من أزمة يكون انتقاليا باتجاه سلبي.<sup>(١١)</sup>

وفي هذا السياق نجد المفكر العراقي فالح عبد الجبار في كتاب العراق والمنطقة بعد الحرب يعد المجتمع العراقي مجتمعا انتقاليا باعتباره مزيجا من طبقات حديثة يفكر ويتصرف أعضائها كطبقات حديثة، وفيه أيضا جماعات تقليدية يمكن النظر إليها بوصفها كذلك وتتصرف على هذا الأساس، كما

تتضمن جماعات انتقالية في الوسط، فهذه الإشكال الثلاثة، الشكل التقليدي الصافي والشكل الحديث الصافي والشكل الانتقالي يجعل المجتمع العراقي مجتمعا انتقاليا. (١٢)

وعليه يمكن القول بان مجتمعنا في الوقت الحالي يمر بمرحلة انتقالية مهمة في تاريخ بناء الدولة العراقية الحديثة إذ شهدنا بعد ٢٠٠٣ تحولات كبيرة على الأصعدة كافة كما رافقت هذه التحولات مهددات واسعة النطاق وشديدة التأثير كالمهددات السياسية وصراع الهويات الفرعية والإيديولوجيات المختلفة والإرهاب والتدخل الخارجي فضلا عن المهددات الأخرى الخاصة بالفقر والتهجير وظهور العشوائيات وتردي الخدمات الأساسية.

في ضوء عرض المفهومين السابقين يتضح لنا بان مفهوم الأمن الإنساني في المجتمع الانتقالي يعني ((حماية المواطنين من الأوضاع القاسية والتهديدات الجسيمة والواسعة التي تهدد وجودهم في مرحلة تاريخية غير مستقرة أولا وتهدد جوانب حياتهم الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية والبيئية ثانيا، وذلك من خلال تمكينهم لتحمل مسؤولية القيام بأدوارهم للتحرر من الخوف والعوز، فضلا عن جعل مسؤولية أجهزة الدولة لا تقتصر على حماية النظام السياسي وحدود الدولة التقليدية بل تتجاوزها إلى حماية المواطنين في أمنهم الاجتماعي والاقتصادي والصحي والغذائي والشخصي والثقافي والبيئي والقومي)).

ولأجل إن يكون هذا التعريف قياسي قابل للتطبيق فيجب ((توفير سبل الحياة الاقتصادية المستقرة لأي مواطن من خلال عمل ثابت ودخل ملائم يتيح عدم تعرضه للفقر وحصوله على غذاء كافي، كما يشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة والمعيشة في ظروف بيئية ملائمة، وتأمين ذاته من التعرض للموت والقتل والعنف والإرهاب الفكري والمادي، فضلا عن ممارسته لحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وتحريره من كل ما يقف بالضد من ذلك)) ويتم ذلك من خلال توافر آليتين مهمتين هما: -

١. الحماية: التي تتعلق بتعرض المواطنين لأخطار تهدد حياتهم تهديدا خطيرا، ولأجل حمايتهم من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمنه تهديدا خطيرا سواء كانت هذه التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل جهود حقيقية من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتنفيذها .

٢. التمكين: إن دعم تمكين المواطنين يحدث بتوفير التعليم المناسب، ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية التنظيم، وحق



المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، حيث إنه من المؤكد أن الناس الممكنون يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده (١٣)

## المحور الثاني: إطار مرجعي

### أولا -العراق: إمكانات التغيير في المجتمع الانتقالي

من الحقائق البديهية التسليم بان مستقبل العراق لا يتكون من فراغ ولا يتشكل بمعزل عن مختلف التأثيرات والضغوط الخارجية (محليا وإقليميا وعالميا) التي تتراوح بين ما هو سلبي ومعوق، وما هو ايجابي محفز ومفيد، إلا أننا يجب ألا نعول كثيرا على تأثيرات الفعل الخارجي للتغيير وإنما التركيز يجب أن يتم على العامل الذاتي – الداخلي كونه المحدد النهائي لتحقيق الأمن الإنساني. (١٤) ولكي نتناول إمكانات التغيير علينا في البدء أن نتناول خصائص هذا الواقع الذي كان وما زال يعاني من أزمات مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن مصادرها تتراوح بين الأسباب الداخلية والخارجية، هذه الأزمات التي يعيشها المواطن العراقي وتهدد أمنه الإنساني يوميا، ويهمننا في هذا البحث أن نركز على خصائص هذا الواقع والتمثل بـ :-

١. عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فمن المعروف أن العراق واجه مآسي وتحديات وأزمات كثيرة خلال العقود الأخيرة تعلقت بطبيعة النظام السياسي الاستبدادي الشمولي الذي قمع الحريات واستولى على مقدرات البلاد وساء إدارة الموارد الاقتصادية، فعلى الرغم من أن العراق ومنذ مطلع العقد الخامس من القرن الماضي ، حصل على (٥١%) من عائدات النفط ، ثم أمم النفط في مطلع السبعينيات ، إلا انه دخل نفق الحروب والنزاعات التي أثقلت كاهله على الأصدعة كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية ،كما تعرض لحصار اقتصادي دولي منذ سنة ١٩٩٠ جراء غزوه للكويت، هذه الأحداث مع غياب ما يسمى بالحكم الرشيد ومن ثم دخول قوات الاحتلال والجماعات التكفيرية وما رافقها من عمليات إرهابية أدى إلى تدهور خطير في حياة المواطن العراقي وأمنه الإنساني على كافة الأصدعة . (١٥)

٢. تآكل وضعف البنى التقليدية للمجتمع من دون أن تزول تماما، مع تشكيل بنى شبه حديثة دون أن تكتمل أو يسمح باكتمالها تماما ، فالهياكل السياسية التقليدية مازالت رموزها تمارس تأثيرا على القواعد الشعبية والتي قد تقف بالضد من الهياكل الحديثة ، فعلى سبيل المثال نجد في الجانب السياسي حكومة فتية ومجالس محافظات وبرلمان إلى جانب رجالات العشائر والزعامات الدينية وأصحاب

الملكية الذين يمارسون دورا اكبر من الاتجاه الحدوثي للتغيير<sup>(١٦)</sup> ، هذا الوضع غير المستقر للمرحلة الانتقالية اثر على البناءات السيكولوجية للمواطن العراقي ، إذ نجده غير مستقر وقلق وليس له القدرة على امتلاك توجهات فكرية وأراء ثابتة إنما غالبا ما يكون متحيرا بين التقليد والحدثة فبالقول يكون مع البنى الحدوثية وفي الفعل يكون مع البنى التقليدية ويلحظ ذلك خلال الانتخابات الثلاثة الماضية وجدنا بان الناخب لم يفضل بين المرشحين اعتمادا على برامجهم الانتخابية أو مبادئهم العقائدية أو شعاراتهم السياسية وإنما العامل الفاصل اعتمد على أساس الولاءات العشائرية والطائفية والقومية .

٣. تصافر ظواهر التخلف متمثلة بالفقر والفساد والسلطوية، فالفقر يجسد الهوة العميقة بين الفئات الميسورة والفئات المحرومة بالرغم من كثرت توافر الثروات الطبيعية ، كما أن النخب السياسية في هذه المرحلة الانتقالية لم يتحملوا دورهم في مواجهة مظاهر الاختلال البنيوي إذ مارسوا التمييز بين الجماعات وبناء علاقات تبعية قائمة على المحسوبية وإعطاء الأولوية للأفراد الذين ينتمون إلى جماعاتهم الاثنية أو الدينية أو القومية ففربوا أشخاصا ثروا ثراء فاحشا نتيجة لسلوكهم الفاسد وانعدام الكفاءة مما ضيعوا اكبر الفرص لبناء أضخم قاعدة إنتاجية، فضلا عن السلطوية المستشرية بين مختلف المؤسسات والجماعات مما جعل الفرد خاضعا لا يستطيع أن يحدد خطوط مستقبله بحرية واطمئنان ، بل تحول إلى كائن عاجز مغلوب على أمره لا تشغله سوى الحصول على لقمة العيش ، فيعيش على هامش الحياة من دون مقدرة على ممارسة قدراته الحقيقية كالإبداع والخلق كونه مشغول دوما بالأمر السطحية<sup>(١٧)</sup> .

٤. بالرغم ممن أن تنوع التكوينات الاجتماعية لأي بلد يعد عامل قوة كونه يعطي الشكل الفسيفسائي الجميل للتعايش الاجتماعي لكن إزاحة النظام السابق ساعد على بروز الهويات الفرعية المكبوتة لتستعرض عضلاتها السياسية إلى درجة التنافر والنزاعات المهددة للأمن الإنساني لاسيما مع غياب قوى الاعتدال بسبب هيمنة قوى الاستقطاب وبفضل ما لديها من قدرات تنظيمية واستعداد الولايات المتحدة لتقبل التمثيل السياسي على أساس طائفي واثني ابتداء من مجلس الحكم فصاعدا<sup>(١٨)</sup> ، فالعراق الذي يضم طوائف واثنيات وقوميات متعددة، نجد هذه المكونات في الظروف الحالية في حالة صراع ضمني أو ظاهري فيما بينها لأجل إثبات الوجود وتحقيق المصالح الفئوية هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد بان اغلب تلك المكونات أو بعضها تكون في صراع ضمني أو ظاهري مع النظام السياسي الجديد، فضلا عن تدخلات دولية وإقليمية بالشأن العراقي وهو في مرحلته الانتقالية لأجل تغيير خارطة النظام السياسي القائم وتغيير بوصلته بالاتجاه التي تطمع تلك الجهات لتحقيق أجندتها مما يعد ذلك من ابرز عوامل عدم الاستقرار المجتمعي ، فضلا عن تحديات كثيرة تركت تداعياتها على

- الأبعاد الصحية والشخصية والاجتماعية والبيئية، وعليه نجد العراق اليوم أحوج ما يكون لاعتماد وثيقة حقوق يتراضى عليها العراقيين كافة ترسخ مفهوم العقد الاجتماعي والحكم الرشيد بينهم .
٥. عدم وضوح إستراتيجية تنمية للبلد فالتقلب الظرفي عامل مدمر للعراق في المرحلة الانتقالية كونها محكومة أصلا بردود أفعال آنية إزاء أحداث فورية ليست محكومة ببرنامج مرسوم يقوم على رؤية واضحة لهذه المرحلة ، فالعمليات التي يشهدها الاقتصاد ونطلق عليها وصف التنمية هي في حقيقتها ليست أكثر من محاولات للتسكين أو التخدير الموضوعي حتى يتمكن الجراح الغربي من أتمام مهمته في السيطرة على ثرواتنا ومقدراتنا فنحن نصدق ظواهر الحركة المجتمعية العامة لنجعل منها دلائل على تقدمنا فالدخل يبدو كأنه يتعاضد مقارنة بالسنوات السابقة ، والسلع تتكاثر والمدارس والمستشفيات تتضاعف ، والأنفاق والطرق والشوارع تحفر وتبنى والأمر يبدو وكأنه تنمية لكنه في الحقيقة هو بيع المورد الوحيد (النفط) لتشكيل الدخل القومي على حساب القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية، ففي هذه المرحلة نطلق على النمو غير المتوازن اسم تنمية، وحتى عندما تتحقق معدلات نمو ايجابية في بعض الجوانب التعليمية والسياسية والصحية فان مظاهر الخلل تفقد هذه المعدلات قدرتها على تحسين الواقع غير المستقر ودفعه للإمام .<sup>(١٩)</sup>
٦. بالرغم من ظهور وتشكيل أعداد كبيرة من التنظيمات المدنية في المرحلة الحالية مقارنة بالمرحلة السابقة ذات التوجهات المتعددة إلا أن ضعف روابط المجتمع المدني وتنظيماتها لم يكن لها دور مؤثر في محاربة التنافر الأثني ومواجهة العنف والنزاعات الداخلية .ويشخص السوسيولوجي اندرياس فيمر Andreas Wimmer بان ضعف الدولة الجديدة العاجزة عن تطبيق المساواة والحماية من العنف وضعف روابط المجتمع المدني سرعان ما أدى ذلك إلى انقسام السلطة السياسية على أسس العصبية الطائفية، ويتوسع فيمر في رؤيته للمرحلة الانتقالية بالإشارة إلى إن العراق يتميز بغياب منظمات المجتمع المدني الشاملة إي العابرة للثنيات وهذا ما يترك تداعياته على مؤشرات الأمن ذات العلاقة بحقوق الإنسان<sup>(٢٠)</sup>
٧. مازال النظام الاقتصادي الذي يقود البلد هو النظام أريعي القائم على قانون العرض والطلب وهو نظام مدمر لأي إمكانية لنشوء أو تطور حكومة تمثيلية<sup>(٢١)</sup>.
٨. النظام الطبقي في المجتمعات الانتقالية يتميز غالبا بأنه متناقض وشديد التعقيد والتداخل والتمايز ويكون غير مستقر بدرجة كبيرة، كما إن الطبقات الحديثة إنما تولد في ظل تشكيلات تقليدية ، نستدل من ذلك بان العلاقات الطبقيّة تولد حاملة معها بعضا من ملامح القديم ، وعليه فمن الصعوبة رسم خريطة مستقرة للأوضاع الطبقيّة الراهنة ، وذلك بسبب عدم الاستقرار الطبقي وضعف الوعي الطبقي أيضا،<sup>(٢٢)</sup> فبالإمكان أن نجد في مثل هذا المجتمع البرجوازي يتحول إلى بروليتاري ، والفلاح يتحول

إلى سياسي وعموما اغلب البروليتاريين من يشارك في الحركات والاعتصام ضد طبقة أصحاب العمل هم من الطبقة الهلامية الرثة وليس من الطبقة العمالية الحديثة. هذا التناقض بالوضع الطبقي في العراق لا بد وان ينعكس سلبا على مؤشرات وأبعاد الأمن الإنساني الذي يقوم على حماية هذه الطبقات وتمكين البعض الآخر.

وفيما يتعلق بممكّنات التغيير ومحفزاته في هذه المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق فيتركز في الإقرار بان النقلة المطلوبة هو التأكيد على أن الأمن الإنساني يجب النظر إليه من منظار أوسع ويأخذ في اعتباره جميع الأبعاد والمؤشرات فلا بد أن تكون رؤى الدولة وإستراتيجيتها موجه نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتكون قادرة على تنمية القدرات البشرية المدعمة ذاتيا وليؤدي ذلك إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية وزيادة منظمة في متوسط الدخل الحقيقي على المدى المنظور ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل لا بد من توفير حاجات أساسية ومشاركة وعدالة اجتماعية تضمن الاستقرار الطويل للمجتمع . ومن العوامل المحفزة للتغيير هي كالآتي :-

١. توافر الموارد البشرية العراقية، فالبشر هم المورد الأهم بل الوحيد لتحقيق أي نقلة تنموية ، وعلى سبيل التصور المستقبلي هنالك الكثير مما يمكن عمله لتحقيق المطالب الاقتصادية في مجال تنمية الموارد البشرية كآلية لتحقيق الأمن الإنساني ، ويجب الاعتراف بان الذي يحدد كون العامل البشري عنصر قوة للمجتمع أم عنصر ضعف وإضعاف لقواه وطاقته ، هو الإطار السياسي والاجتماعي الذي توجد في ظله هذه الموارد البشرية ، فالزيادة السكانية على سبيل المثال لا تعد كارثة يجب التدخل السريع لإيقافها خصوصا وان الإرهاب والجماعات التكفيرية حصدت أرواح الكثيرين من العراقيين أو دفعتهم للهجرة والتهجير ، فالمشكلة لا تكمن في الزيادة السكانية في مجتمعنا الانتقالي وإنما قد تكمن في سوء التوزيع السكاني أو سوء توزيع الدخول والثروات أو ضعف القدرات الأمنية وهو ما يتطلب التعديلات المستقبلية في اتجاه الإصلاح والتطوير ، فضلا عن ربط قاعدتنا التعليم والتقدم التقني بالقاعدة السكانية . وبتغليب عامل الكيف على الكم في نظرنا المستقبلية إلى مواردنا البشرية يمكن أن نتصور خلال السنوات القادمة وصول الجامعيين بأعداد كبيرة سيسهم الكثير منهم في نشر المعرفة والبحث والتطوير وقد يكون لهم دورا فاعلا في تنمية الموارد وزيادة الإنتاج والتي ستعكس أثارها على جوانب امن الفرد والمجتمع لكن كل هذه المساهمات تتوقف على التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي تعمل في ظله هذه الكفاءات ، فلو أن هذه الأعداد الكبيرة من المتعلمين والجامعيين لم تجد طريقها إلى الاندماج في قطاعات الدولة ومؤسساتها أو أنها ظلت على هامش مؤسسات اتخاذ القرار ولو لم تتطور اطر المشاركة

السياسية والاقتصادية لاستيعاب الجميع ولاسيما الشباب ، فان هذا المناخ سيسمح بتخصيب بيئة مناسبة للعنف الاجتماعي والسياسي والديني واكبر دليل على ذلك مجاميع الشباب المنساق ضمن الجماعات الإرهابية ، فالعنف في شكله العصري أضحى يمثل وعي بقطيعة مع النظام العام ، وبالنتيجة فالبدائل أمام البعض من الشباب في هذا الجيل أما العيش في إطار مجتمع يجمع معطيات المستقبل ويوظفها لتحقيق أمنه وأما يترك هذا البعض لينضوي تحت مظلة الرفض لكل ما يجري ويتم استغلاله من قبل جماعات وأجندات من خارج حدود الوطن ودمجه بثقافة وهوية مناهضة لما يجري من تغيرات داخلية . إذن هذا الجيل هو أحد أبرز المحفزات والممكنات للتغيير الايجابي إذا استطاع النظام تلبية متطلباته، والعكس هو الصحيح إذا استطاعت أطراف خارجية من تشكيله لمصالحها وأجندتها السياسية والدينية والاقتصادية. (٢٣)

٢. وجود ثروات طبيعية في مجال النفط والطاقة والموارد الطبيعية ، والتي تعد ممكنات التغيير ولا يستبعد إجراء تغييرات اجتماعية تشكل في مجملها تعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لضمان تحسين نوعية الحياة كمظهر أساسي لتحقيق الأمن الإنساني الذي تسعى مؤسسات الدولة لتحقيقه، على أن أفق التغيير سيتأثر إيجابا بتنوع مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة من احتياطات نفطية واحتياطات الغاز الطبيعي والأراضي المزروعة والقابلة للزراعة فضلا عن امتلاك العراق لمعادن أخرى كالزئبق والفوسفات والحديد، كل هذه المصادر تتطلب رؤية مستقبلية مستنيرة تتضمن معالجة الواقع المجتمعي في مجالاته المتعددة بصورة جذرية وليس باتباع الأسلوب الترقيعي ، فضلا عن التوزيع العادل لمدخلات هذه الثروات لاسيما وان مؤشرات التنمية في العراق أظهرت تفاوت في نسب الحرمان بين المحافظات الجنوبية مقارنة بمحافظات الأقليم والوسط هذه النتيجة تتطلب تحسين الأوضاع في المحافظات الأكثر حرمانا لتحقيق العدالة الاجتماعية الذي هو ركن أساسي من أركان الأمن الإنساني . (٢٤)

٣. التحولات في مجال الفكر والبحث العلمي ، إن من إرهابات المستقبل إن القوى التقدمية التي قامت بدور حاسم في إنكفاء عمليات التحول الاجتماعية والسياسية بسبب نمو الوعي النقدي في أوساط النخبة المثقفة فضلا عن توافر التنظيمات المهنية التي تضم مفكرين واختصاصيين يقومون بتشكيل نوع من التحدي بوسائل غير سياسية للتخفيف من قبضة المؤسسات الأمنية التقليدية مثل جمعية العلوم الاجتماعية وجمعية العلوم النفسية والتربوية وبيت الحكمة وجمعية الدراسات الأمنية والإستراتيجية ومركز النهرين والمركز العلمي العراقي كل هذه المراكز وغيرها يمكن أن تؤدي مستقبلا كمحفزات وخمائر للتغيير ترفض مقايضة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان بأي أهداف أخرى ، المهم المجتمع بدأ في معايشة ظواهر جديدة لم يشهدها في السابق مثل ازدياد منظمات حقوق

الإنسان والمنظمات النسوية والاتحادات المهنية التي تدعم حقوق الإنسان ، إلا إن هذه المؤشرات مع ايجابياتها لا تعني أن التحول إلى أوضاع ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان العراقي بمعناها الشامل قد أصبح ميسر وقريب ، فالتغيير إلى أوضاع ديمقراطية يتطلب غرس قيم حقوق الإنسان والتعددية وقبول الآخر والتعايش السلمي في جسم المجتمع وإحلال الولاء للفكرة والاختيار السياسي والإيديولوجي بدلا من الولاء إلى الانتماءات التقليدية على حساب المصلحة الوطنية.

٤. تطور عناصر الدفع في اتجاه التغيير السياسي، يقال أن الأزمة تفضي إلى وضع جديد ، والجديد المأمول يتطلب تحديد أرضية للتحرك ومحفزات للحركة إلى الإمام ، وهذه المحفزات التي تهيئ للتغيير المطلوب هي التكوينات الاجتماعية الحديثة<sup>(٢٥)</sup> فالنمو في الفئات الاجتماعية والشرائح الطبقة الوسطية بالرغم من عدم مصاحبته للقدر الكافي من العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية خلق نوع من السخط الاجتماعي لدى شرائح وفئات اجتماعية أخرى كانت بشكل أو بآخر في أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضل بكثير وعليه فإن هذه الشرائح الاجتماعية الجديدة والمتنامية بدأت بالمطالبة بزيادة نصيبها من السلطة والثروة في المجتمع وزيادة الفرص المتاحة لها للمشاركة السياسية ، أما الشرائح الأخرى والتي أصبحت مع شديد الأسف تشكل جماعات مناطقية فهي تحت وطأة مشاعر التهميش والاضطهاد والتمييز مقارنة بالوضع السابق والحالي فضلا عن الأوضاع الإقليمية والعربية المحيطة التي تنمي الحس الديني لدى هذه الجماعات على أيديولوجيات متطرفة والتي ترنو إلى قلب النظام القائم كليا ، مما يشكل عقبة كبيرة وتحدي خطير على استقرار المجتمع وتحقيق امن مواطنيه وديمومة نظامه السياسي وهذا يتطلب تنمية قيم المواطنة والثقة والاطمئنان والعدالة بوسائل واليات عديدة إعلامية واقتصادية وحكومية .

٥. امتلاك العراق لخزين وموروث قانوني متميز سواء في تاريخه القديم أو المعاصر بالإمكان توظيفه خدمة لعمليات التغيير المجتمعي وإقامة البروتوكولات الاقتصادية والتجارية والأمنية مع البلدان الأخرى وتوظيف هذه القوانين في محاربة الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة ، لكن بالمقابل يجب التأكيد بأننا في هذه المرحلة نطالب بتشريعات قوانين عديدة ذات علاقة بأمن الإنسان العراقي منها قانون النفط والثروات الطبيعية وقانون الأحزاب والإعلام وتدعيم الحريات العامة وقانون مكافحة الإرهاب وقوانين تنظيم العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات وغيرها من القوانين ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والصحية.

ومن الجدير بالذكر إن الأولويات التي تفرضها المرحلة الانتقالية لتحقيق الأمن الإنساني للفئات الاجتماعية قد أشار إليها التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٨ إذ حدد الوضع

الأمن للإنسان العراقي بالاعتماد على مسح عينة مكونة من ٣٣٧٥ فردا باستثناء إقليم كردستان لكونه منطقة آمنة بعدة مؤشرات أساسية هي: -

١-العوامل المهددة للأمن الإنساني؛ وحددت بمؤشرين فرعيين هما: -

أ-العوامل المهددة للأمن السياسي وكانت النسبة ٥١%.

ب - العوامل المهددة للأمن الاقتصادي وكانت النسبة ٤٩%.

٢-آثار فقدان الأمن وحددت بثلاث مؤشرات فرعية هي: -

أ-فقدان الأمن السياسي ٣٨%.

ب- فقدان الأمن الاقتصادي والاجتماعي ٣٦%

ج - فقدان الأمن الشخصي ٢٦%

٣-عوامل تحقيق الأمن السياسي واستندت على ثلاث مؤشرات فرعية هي: -

أ-إرساء الحكم الصالح ٣٤,٨%.

ب-ضمان الحقوق الأساسية ٣٢,٧%

ج-ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ٣٢,٥%

٤-وعن أهم مهددات الأمن الإنساني في العراق فتمثل بالإرهاب، الفقر، البطالة، التهجير، انتشار الأسلحة الخفيفة، الألغام، اللاجنين، نقص مياه الشرب وتردي نوعيتها، الصرف الصحي، ممارسة الإرهاب الفكري من قبل البعض، التدخل الخارجي، غياب التوافق السياسي، الأمية، تردي الوضع الصحي، التلوث البيئي، التصحر.

٥-أما الجهات الفاعلة لتحقيق الأمن الإنساني في العراق وعلى الترتيب وبحسب أهميتها فهي؛ الجيش، والشرطة، والعشيرة، والمؤسسة الدينية وأبناء المحلة، ولكن ما يثير الانتباه في ذلك هو غياب دور منظمات المجتمع المدني كجهة فاعلة في تحقيق الأمن الإنساني في العراق. (٢٦)

في ضوء ما تقدم نستدرك ضرورة توافر وثيقة تعد بمثابة عقد اجتماعي بين الفئات الاجتماعية والدولة أو تعديل الوثيقة السابقة بما يتفق مع سياق المرحلة الانتقالية والرؤية المستقبلية، يتمثل هذا العقد بالدستور والقوانين المنبثقة منه لتحديد الالتزامات والجزاءات وتحصيل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فعندما تتشكل الحكومات في المجتمعات الانتقالية وتسن التشريعات والقوانين يبرز

العقد الاجتماعي إلى حيز التطبيق ، فالشعب نفسه له اهتماما كبيرا لضمان حماية وتعزيز قضايا حقوق الإنسان لتأثيرها المباشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبالنتيجة فهي مؤشرات ذات تأثير كبير على التنمية البشرية ، ومطلوب من الدولة وضع إستراتيجية واضحة ومحددة لتطبيق أبعاد الأمن الإنساني ونقله حيز التنفيذ ابتداء من مرحلة التقصي والبحث مرورا بالقوانين والتشريعات ووصولاً إلى التنفيذ مع مراعاة المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للجميع.

## ثانياً – أبعاد الأمن الإنساني في المجتمع العراقي ومهدداته

قد يتساءل البعض لماذا الأمن الإنساني يعد جوهرى وضرورى في المجتمعات الانتقالية كالمجتمع العراقي على سبيل المثال ولعل السبب في ذلك كون العراق في السنوات الأخيرة يمر بمرحلة مفصلية في تاريخه المعاصر فإما أن يقوم نظامه على إستراتيجية تهدف لبناء إنسان يتسم بالوعي بحقوقه ويشعر بالأمن على وجوده المادي والمعنوي، وأما أن تقوم إستراتيجية الدولة على بناء نظام شمولى دكتاتورى قائم على الأمن التقليدي العسكري من دون مراعاة للمواطن وحقوقه ، مما يهدد ذلك ولاسيما خلال المدة الانتقالية سبل العيش والدخل والغذاء والماوى لجميع فئات المجتمع من قبل مصادر تهديد كثيرة كالنزاعات المسلحة والتدخلات الخارجية والإرهاب الفكرى والمادى وسرعة التغيرات وشدتها وضعف المعايير أو فقدانها فضلا عن عدم قدرة فئات عديدة لإشباع حاجاتها الأساسية ،وعليه ليس هناك موضوع أجدر بالدراسة والاهتمام من موضوعة الأمن الإنساني لإعادة تقويم حالة التنمية البشرية في العراق حاليا .علما أن هذه الرؤية تتبنى منهاجاً كلياً في التعامل مع مجموعة أبعاد الأمن الإنساني ومهدداته بحيث يتم التركيز على القضايا التي تتقاطع مع مجالات عدة وبذلك تكون هنالك قيمة للجهد الفكرى والنظري والبحثى، إذ أن كل مؤشر أو بعد يغذى مؤشر آخر ويكمله فعند تناول الأمن الاقتصادى فيطلب ذلك الرجوع للأمن الغذائى والشخصى والصحى ،كما أن تدهور الأمن الشخصى يؤدي إلى تراجع الأمن المجتمعى والسياسى وهكذا . سنتناول في هذا المحور أبعاد للأمن الإنساني ومهدداته وندعم طرحنا بمجموعة من الإحصاءات والأرقام الدالة على قوة كل مؤشر وشدته تأثيره.

### ١. الأمن الشخصى:

ويقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدنى، ويعد من أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر. واهم التهديدات التي يتعرض لها الإنسان هي:  
أ- تهديدات من الدولة ومن أمثلتها التعذيب الجسدى.



- ب- تهديدات من الدول الأخرى وهي الحروب
- ت- تهديدات من جماعات أخرى كالتوتر العرقي والطائفي.
- ث- تهديدات من أفراد وعصابات ضد أفراد آخرين كالجريمة الاعتيادية والجريمة المنظمة.
- ج- تهديدات ضد المرأة كالعنف الأسري والاعتصاب والاتجار بالنساء
- ح- تهديدات ضد الأطفال على أساس ضعفهم وتبعيتهم مثل إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم.
- خ- تهديدات ضد النفس مثل الانتحار واستعمال المخدرات. (٢٧)

تظهر في المجتمعات الانتقالية المتحولة تحديات كثيرة نتيجة لعدم الاستقرار وغياب المساءلة وتصبح حياة الفئات الضعيفة أكثر انعداماً للأمن الشخصي لان أوضاعهم تقع خارج نطاق الرؤية المجتمعية وليس ثمة من يقف مطالباً بحقوقهم أو مدافعاً عنها مثل شريحة النساء المكروهات اللواتي تساء معاملتهن وضحايا الاتجار بالبشر والأطفال المجندين والمهجرين داخليا واللاجئون، فانعدام الأمن بالنسبة لهؤلاء يحرّمهم من كل مستلزمات الحماية الشخصية. ومن أكثر مصادر القلق هي الجريمة التي تتسم بالعنف حتى تصبح بعض الأماكن بؤرة لعصابات ومجرمين خطرين، فضلاً عن انتشار الصراعات الداخلية والجماعات المسلحة والعمليات الإرهابية التي أصبحت من أهم التهديدات للأمن الشخصي، كما أن الدولة بالمقابل قد تتخذ إجراءات لمقاومة الإرهاب تتنافى أحياناً مع الأساليب الديمقراطية وحماية المواطنين ومن ثم تصبح الدولة ذاتها مصدراً للتهديد من خلال إجراءات عديدة قد تتضمن استخدام العنف ضد الجماعات الإرهابية مما يؤثر ضد هذه الفئات الضعيفة وهذا كله يسبب الاضطرابات في مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم (٢٨)

## ٢. الأمن الاقتصادي:

ويعني تحقيق الحد الأدنى من المدخولات لكل فرد، ويعد من الأبعاد شديدة الأهمية كونه يتوافق مع فلسفة الحاجات الإنسانية، والمهدد الأساس له الفقر (٢٩) فالفقر ذات علاقة وثيقة بفقدان امن الإنسان لاسيما في المجتمعات غير المستقرة إذ تتعطل أو تدمر المقومات الذاتية للتنمية، بما في ذلك رأس المال البشري ورأس المال المادي وتدهور الأوضاع الصحية والتربوية ويتراجع دور السلطة المركزية وتتفاقم المشكلات الاجتماعية وظهور العشوائيات (٣٠) ويصنف العراق بأنه من البلدان الفقيرة وبنسبة ٢٠% بحسب إحصاءات البنك الدولي، كما أن تقرير لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي يشير إلى أن ثلث سكان العراق هم فقراء، وكان من المؤمل إحداث نقلة كبيرة في مجال الأمن الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ إلا أن أعمال الإرهاب والتخريب والظروف المتأزمة داخليا والتي استهدفت

المرتكزات الأساسية أدت إلى تفاقم فقدان الأمن فيما يتعلق بهذا البعد وخلفت فئات اجتماعية جديدة ذات حاجة<sup>(٣١)</sup> فلقد بلغت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولارين ونصف لعام ٢٠٠٧ في العراق إلى (١٣،٩%) وفي عام ٢٠١١ بلغت نسبة (١١،٥%)<sup>(٣٢)</sup> علما بان معدل الدخل الشهري للفرد الواحد كان يبلغ (٧٠) ألف دينار وفي سنة ٢٠١٢ أصبح (١٠٦) ألف دينار ونسبة الفقر سنة ٢٠٠٧ كان (٢٢،٩%) وفي سنة ٢٠١٢ أصبح (١٨،٩%) وعلى الرغم من تحسن طفيف في مستويات الدخل الفردية وتقليص فجوة الفقر لكن هذه النسب الحالية مازالت تشير إلى أن حوالي ستة مليون عراقي يقعون تحت مستوى خط الفقر ونسبة مماثلة لها تقترب من خط الفقر ويزداد هذا المهدد تأثيرا بسبب عدم توافر دخول لدى الكثيرين لتلبية احتياجاتهم وهذا ما سيؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية بين الفئات الاجتماعية حول التوزيع اللاعادل للموارد والعوائد ، فضلا عن انتشار البطالة لدى الخريجين وأصحاب الكفاءات وهم بالأساس من الشباب فقد وصلت نسبة البطالة بين الشباب في العراق إلى (٤٣،٨%) في سنة ٢٠٠٥ أما في سنة ٢٠١١ فقد بلغ نسبة البطالة بين الشباب إلى (٣٠%) علما أن حوالي مليون عاطل أغلبهم من الشباب مسجلين على قوائم دائرة التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهو رقم كبير خاصة إذا علمنا أن هنالك أعداد من العاطلين غير مسجلين وهذا لا بد وان يترك تداعياته على مستقبل الدولة ورواها التنموية.<sup>(٣٣)</sup> وعليه يجب القول بان تداعيات المرحلة الانتقالية الراهنة التي لا يزال العراق يعاني خلالها من وجود مشكلة تتعلق بان الكثير من القرارات والبرامج المعلنة لم تجد طريقها الصحيح وهو الأمر الذي سيستمر لمدة معينة لطالما أن الحكومة غير قادرة على حكم جميع مناطق البلاد، إذ هناك تجزئة للسلطة وهي تؤدي إلى نتائج سلبية من دون وجود صلاحيات كافية للدولة تمكن من سير العراق قدما في تحقيق التنمية المنشودة، كما أن حدوث النتائج المدمرة للمرحلة السابقة والعقوبات الاقتصادية تعيق من إمكانية النمو الاقتصادي وتعرض القطاعات الصناعية والزراعية إلى الإهمال الكبير وبقاء الاهتمام مقتصرًا على قطاع النفط حائلاً من دون استقلالية الاقتصاد الوطني، لأننا نعيش على النفط وان توقفه لأسباب طارئة أو خارجية يعني بقاء الشعب العراقي من دون مستوى التنمية المطلوب.

### ٣. الأمن السياسي:

وهو الذي يضمن للمواطنين العيش في إطار دولة تحافظ وترقى بحقوق الإنسان، وأي تهديد ممثلاً بالقمع والاضطهاد لا بد وان يؤثر على الأبعاد كافة ويستنزف موارد البلد على حساب التنمية البشرية<sup>(٣٤)</sup> ففضية حقوق الإنسان السياسية تعد من القضايا المهمة لتحقيق امن أنساني فعدم ايلاء

اهتمام كاف بهذه الحقوق في السياسات والممارسات تهدد تعريف المواطنين بها، وتتضمن حقوق الإنسان قضايا عدة منها:

أ- الحرية في التعبير من دون التعرض للقمع أو الإيذاء من جانب النظام والذي قد يصل إلى حدود استخدام القوة العسكرية.

ب- المشاركة في الأحداث السياسية، واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة المواطنين.

ت- الحق في الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة.

ث- الحق في حماية الملكية الخاصة وعدم التدخل التعسفي في حياة الإنسان.

ج- أن تكون إرادة الشعب مصدر سلطة الحكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية.

وتتضمن منظومة حقوق الإنسان جوانب عديدة منها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.<sup>(٣٥)</sup>

#### ٤. الأمن المجتمعي:

ويقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع سواء كانت أسرة، مجتمع محلي، منظمة، جماعة عرقية أو عنصرية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم وهذه الجماعة توفر المساندة، إلا أن الأمر لا يمنع من وجود تهديد لهذه الجماعة ككل ومن ثم تهديد الأفراد المنتمين لها، وفي المجتمعات الانتقالية قد نجد عدد من التهديدات بسبب التعصب والتطرف القومي والديني مما قد يذهب ضحيتها أعداد كبيرة من السكان. علما بأن انعدام الأمن المجتمعي ينعكس سلبا على انتماءات الأفراد ومن دون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر وهو ما بدأت تظهر آثاره سواء في الصراعات العرقية أو المذهبية في العراق في الآونة الأخيرة مما فسح المجال والبيئة الملائمة للتدخلات الخارجية واختراقات الأمن الوطني.<sup>(٣٦)</sup>

#### ٥. الأمن الغذائي:

وهو ضمان تحقيق الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد في جميع الأوقات، والمسألة الخاصة بالأمن الغذائي لا تعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع، وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توافر القدرة الشرائية لدى المواطنين لحصول على الغذاء،<sup>(٣٧)</sup> وقد أوضحت البيانات بأن نسبة السكان المحرومين من الحصول على الطاقة التغذوية كانت (٠,٧%) في سنة ٢٠٠٧ وأصبحت (٠,٦%) في سنة ٢٠١١ وعلى الرغم من الارتفاع الضئيل للسعر الحراري المستهلكة للسكان المحرومين غذائيا إلا أنه يلاحظ إن المحافظات الجنوبية لا يزال يحرق بها خطر الحرمان الغذائي ، لاسيما البصرة وذو قار وواسط فقد شهدت تلك المحافظات انخفاضا في السعر الحراري المستهلكة من قبل السكان

المحرومين مما يجعلها بعيدة عن تحقيق هدف الحد من الفقر والجوع ، أما برنامج الغذاء العالمي فيما يخص تحليل الأمن الغذائي ومستويات المعيشة في العراق لسنة ٢٠١٢ بان حوالي مليون شخص يعدون غير أمنيين غذائيا ، ويضاف لهؤلاء ٢،٨ مليون شخص في حالة إلغاء البطاقة التموينية ، بتعبير آخر إن نسبة الفقراء في العراق ستتحول من (٢٦%) إلى (٥٤%) في حالة إلغاء البطاقة التموينية.<sup>(٣٨)</sup>

## ٦. الأمن الصحي:

يعني ضمان الحصول على الحد الأدنى من الرعاية الصحية وبأسعار مناسبة لكل فرد، سواء من خلال نظم التأمين أو حمايتهم من الأمراض التي المعدية والطفيلية ، علما أن التهديد للأمن الصحي اكبر للفقراء من غيرهم من الفئات الاجتماعية لعدم عدالة توزيع الخدمة الصحية ولاسيما في الريف<sup>(٣٩)</sup>، وقد بينت نتائج مسح وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) مولود حي كان (٤١) في سنة ٢٠٠٦ ثم أصبح (٣٧،٢) في سنة ٢٠١١ ، فضلا عن وجود تهديدات صحية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية فبحسب إحصاءات وزارة الصحة لسنة ٢٠١٠ وجد بان (١٢) فرد مصاب بهذا المرض وفي سنة ٢٠١١ اصبح عددهم (١١) فردا ورغم هذا العدد القليل لكن يعد مؤثرا نتيجة لقلّة الوعي الصحي بين السكان مما يسبب في انتشار العديد من الأمراض ومن أهم مؤشرات التي تعكس المستوى الصحي للأطفال هو نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة ، فهذا المؤشر يبين اثر نمط التغذية المتبع للأطفال ومقدار ما يؤثر نقص الغذاء على صحة الطفل ويعيق نموه ، وكانت النسبة في سنة ٢٠٠٠ هو (١٥،٩%) وأصبحت النسبة في سنة ٢٠١١ (٨،٥%) مما يدل ذلك على التحسن الملحوظ بمستوى التغذية اللازمة لنمو الأطفال<sup>(٤٠)</sup>

## ٧. الأمن البيئي:

يعني حماية الفرد من كافة الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استعمار الإنسان ، ويعد هذا البعد قضية محورية في إطار الأمن الإنساني سواء من حيث نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام<sup>(٤١)</sup>، وتبرز تهديدات مثل نقص مساحة الأراضي المكسوة بالغابات إذ بلغت نسبة (٤%) فقط ، ونسبة الأسر التي تستخدم الأخشاب كوقود تشكل نسبة (٣٥%) من مجموع الأسر ، أما نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون فكان (٠،٨،٣) طن و(١١١،٨) متر مكعب<sup>(٤٢)</sup>، كما يشار إلى أن (٩،٩%) من السكان يعيشون في عشوائيات في سنة ٢٠٠٧ ثم أصبحت النسبة (٥،٧%) في سنة ٢٠١١ ، ونسبة (١٩،٨%) من السكان لم تتوافر لهم مياه صالحة للشرب في سنة ٢٠٠٧ ، ثم

أصبحت النسبة (٨،١٣%) في سنة ٢٠١١ ، فضلا عن تعرض الأراضي الزراعية لظاهرة الملوحة والتصحر إذ تقدر المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر حوالي (٣٦٤) ألف كيلو متر مكعب أي نسبة (٨٣%) من إجمالي مساحة العراق ، ونجد بأنه على الرغم من التحسن الطفيف على بعض المستويات البيئية لكن هنالك تحديات كبيرة على مستوى معالجة التلوث البيئي وملوحة الأراضي الزراعية واجتياح الآفات الزراعية لحقول الفلاحين ، وهذا دليل على أننا مازلنا نعيش في بيئة غير آمنة ملوثة بفعل الحروب والنزاعات والإشعاعات الناجمة عن ذخائر اليورانيوم المشعة واستهداف الإرهابيين لأنابيب نقل النفط وما تتركه من ملوثات كبيرة على البيئة ، فضلا عن انتشار المياه الآسنة وطفح مياه الصرف الصحي والنفايات المتراكمة وتريف الحضر وفقدان القيم الجمالية للمدن. (٤٣)

### المحور الثالث: الآليات الناجمة لتحقيق الأمن الإنساني في العراق ومواجهة تحدياته

١. تقصي توجهات الفئات الاجتماعية في المجتمع الانتقالي تجاه مؤشرات الأمن الإنساني المتعددة وتطبيقها بحسب أولوياتها لدى هذه الشرائح في البرامج والخطط التنموية.
٢. بناء آليات دائمة لإدارة الأزمات والكوارث والتعامل معها من منطلق العمل الإنساني الآني من جهة والاستراتيجية بعيدة المدى من جهة ثانية.
٣. معالجة الصراعات الداخلية وأحداث العنف القائمة على الهوية سواء على أسس دينية، أو عرقية، أو أثنية من خلال ترسيخ قيم مثل: (التسامح، وقبول الاختلاف واحترام الحريات وتقاسم السلطة والثروة، والمساواة، والمواطنة، وإرساء ثقافة السلام، وقيام الأفراد بواجباتهم نحو مجتمعهم والحفاظ عليه، وغير ذلك من القيم المتضمنة في مواثيق حقوق الإنسان، ويمكن تحقيق الأمن والاستقرار وحل العديد من الصراعات والأزمات، وإشكالات الثروة والسلطة فيها بتعزيز هذه القيم ونشرها وتدعيمها.
٤. تطبيق قواعد الحكم الرشيد من المشاركة والشفافية والمساءلة وضمن كفالة الأمن الإنساني في إطار احترام حقوق الإنسان.
٥. من الضروري الإشارة إلى أن موضوعة الأمن الإنساني تحتاج إلى حالة من الاتفاق الوطني بشأن التقارير ذات الاختصاص من جانب الحكومة والمجتمع المدني والمراكز البحثية.
٦. السعي لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية التي تعد من أساسيات تحقيق الأمن الإنساني والحفاظ على حقوق الفئات المضطهدة.

٧. السعي لإدخال مفهوم الأمن الإنساني كمرتكز لحقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية، والتعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية ومراكز الدراسات الإستراتيجية لإعداد بحوث دورية فيما يخص هذا الجانب.
٨. التفاعل مع التجارب الدولية كتجربة جنوب أفريقيا في إعداد محاور الأمن الإنساني وتنفيذه بما يتناسب مع الأوضاع في العراق.
٩. تامين السلامة للأفراد من التهديدات المزمنة الخاصة بالحاجة والخوف من خلال التمكين والحماية الحكومية والمجتمعية.
١٠. توفير بنية سليمة للإنتاج سواء في القطاع العام أو الخاص مع ردهما بكفاءات وخبرات عراقية وأجنبية.
١١. ترتيب أوليات الصرف في الدولة بصورة واقعية وشاملة ووفقا لمؤشرات التنمية ومهددات الأمن الإنساني لكل محافظات العراق وإقليمه.
١٢. السعي لتحقيق عمليات التنمية المستدامة على الأصعدة كافة.
١٣. يجب أن تسعى الدولة لإجراء بعض التعديلات على الدستور لحفظ حقوق الجميع من خلال أقرار القوانين الخاصة بضمان الحريات وحقوق الإنسان وعمل الأحزاب ووسائل الإعلام.
١٤. ضرورة بناء مؤسسات وطنية قوية تركز على سياسات اقتصادية فاعلة تسهم في التقليل من وضع الهشاشة الواقعة فيه والمساعدة في اتجاه الانتقال إلى مرحلة جديدة تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

## قائمة المصادر والمراجع:

١. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، ٩، تموز، ٢٠١٣.
٢. نضال ألبود، مفهوم الأمن الإنساني، الحوار المتمدن، العدد ١٥٧٦، ١٥٧٦/٩، ٢٠٠٦/٦/٩. ينظر الموقع الإلكتروني: [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007)
٣. د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠٠٩، ص ١٧-١٨.
٤. برقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، ٢٠١١/٧/٢، ينظر الموقع الإلكتروني: [www.politics-ar.com/ar/index.php/%7B/index.1.html](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/%7B/index.1.html)
٥. المصدر نفسه.
٦. محمد المهدي شنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، ١٠/يوليو / ٢٠١١، ينظر الموقع الإلكتروني <https://groups.google.com/d/msg/fayad61/.../5AozvIL4YGIJ>
٧. مجموعة من الأكاديميين والمثقفين المستقلين، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، الإصدار الخامس، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفصل الأول، ص ١٩.
٨. لويد اكسوارثي، الأمن الإنساني: السلامة للشعوب في العالم المتغير، وزارة الخارجية الكندية والتجارة الدولية ١٩٩٩، ينظر الموقع الإلكتروني: <http://web.direct.com/-cic/canadaIsrael/political/axworthy.html>
٩. د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٠١.
١٠. د. رسول مطلق محمد، الكلفة الاجتماعية للنزاع في المجتمعات المأزومة: دراسة ميدانية في مدينة بغداد، ط١، إصدارات المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ٤٩.
١١. المصدر نفسه، ص ٤٨.
١٢. مجموعة مؤلفين، العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار، ٢٠٠٤، ص ١٥٤-١٥٥.
١٣. عثمان حسن محمد حسن عربي، خصائص الأمن الإنساني ومهدداته في السودان وعلاقتها بتنمية المجتمع، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٢، ص ١٦-١٧.
١٤. ثناء فؤاد عبد الله، إمكانات التغيير في المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة عشرة، العدد (١٧٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول، ١٩٩٣، ص ١٥.
١٥. د. رسول مطلق محمد، مصدر سابق، ص ١٥٥-١٥٧.
١٦. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص ١٦-١٧.
١٧. المصدر نفسه، ص ٢٠-٢٣.
١٨. جاريت ستانسفيلد، الانتقال الى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، من كتاب، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٤٤.
١٩. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٢.
٢٠. جاريت ستانسفيلد، مصدر سابق، ص ٣٤٩-٣٥٠.
٢١. المصدر نفسه، ص ٣٥٢.
٢٢. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٠-٢١.
٢٣. المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٤.
٢٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، آب، ٢٠١٢، ص ١٧.
٢٥. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص ٣٤-٣٦.
٢٦. بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨، الطابع المركزية، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٧.

٢٧. محمد احمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، ص ١٤-١٥. ينظر الموقع الإلكتروني:

[www.policemc.gov.bh/reports/2011/.../29.../634370196843147393.pdf](http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/.../29.../634370196843147393.pdf)

٢٨. مجموعة من الأكاديميين والمثقفين المستقلين، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٧٩.

٢٩. محمد المهدي شنين، مصدر سابق.

٣٠. د. كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠.

٣١. مجموعة مؤلفين، مجلة العمل والمجتمع، صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العدد (٣)، أيلول، ٢٠٠٧، ص ١١٠.

٣٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، مصدر سابق، ص ٩.

٣٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، ٢٠٠٥، ص ١٧. للمزيد ينظر جوليت توما، البيان الصحفي بشأن تقرير التنمية البشرية في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اسطنبول، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١- على الموقع الإلكتروني

[juliette.touma@undp.org](mailto:juliette.touma@undp.org)

للمزيد ينظر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مصدر سابق. فضلا عن. د. رياض حسين محمد علي، البطالة والتشغيل في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨.

٣٤. محمد المهدي شنين، مصدر سابق.

٣٥. محمد احمد علي العدوي، مصدر سابق، ص ١٦-١٧.

٣٦. المصدر نفسه، ص ١٥-١٦.

٣٧. محمد المهدي شنين، مصدر سابق.

٣٨. تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص ١٥. للمزيد ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الغذاء العالمي، تحليل الأمن الغذائي ومستويات المعيشة في العراق، ٢٠١٢٣، ص ٤٩.

٣٩. محمد احمد علي العدوي، مصدر سابق، ص ١٣.

٤٠. تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص ٢٧-٣٦.

٤١. محمد المهدي شنين، مصدر سابق.

٤٢. تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

٤٣. تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص ٤٠-٤٤. للمزيد ينظر سلام إبراهيم عطوف، التلوث البيئي، الحوار المتمدن، العدد ١٤٦٠، لسنة ٢٠٠٦، على الموقع الإلكتروني

<http://www.addthis.com/bookmark>